

رسالة في التحذير من

الفرقة

وتفصيل القول في مسألة العذر بالجهل

كتبها

بدر بن علي بن طامي العتيبي

بسم الله الرحمن الرحيم

فمن أفقر خلق الله إلى فضل ربه وإنعامه، وجميل لطفه وإكرامه: بدر بن علي إلى جملة المشايخ النبلاء، وأهل العلم الفضلاء سلمهم الله.
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، أما أبعد:

فإن من أعظم ما أوجب الله تعالى علينا من حقوق النصيحة والتواصي بالحق، والأمر بالمعروف والتناهي عن المنكر، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ * إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ [العصر: ٢، ٣] فأعظم الخسران حين يُعدم بيننا الإيمان بالله والعمل الصالح والتواصي بالحق والتواصي بالصبر، ومن علامات أهل الإيمان وصدق الولاية في سبيل الرحمن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [التوبة: ٧١] فبذلك مع العمل الصالح تنزل رحمة الله تعالى العزيز الحكيم.

وأنتم معاشر أهل السنة غرباء كغربة أهل الإسلام في سائر الأديان كما قال أبو بكر ابن أبي عياش رحمه الله تعالى: «السنة في الإسلام أعز من الإسلام في سائر الأديان» وللغريب على أخيه حق النصح الصادق، والتعاون على البر والتقوى، وأنتم أخص من يكون له مثل هذا الحق في زمن تتخطف فيه الفتن قلوب خلق لا يحصيهم إلا الله، وغلب فيه الجهل، وطغى بين أهله الهوى، وانتشرت البدع، وفشت المنكرات، وتجراً فيه أهل الباطل على أهل الحق، وتكلم المبطل وهو جريء، ونطق صاحب الحق وهو غريبٌ محزون، ولا حول ولا قوة إلا بالله، روى اللالكائي عن سفيان الثوري أنه قال: «استوصوا بأهل السنة خيراً، فإنهم غرباء».

وليس ثمة داءٌ يقع بين أهل الفضل أشد وأخطر من فساد ذات البين، والفرقة والخلاف، والتشاجر والتدابير، والخوض في موجبات التكفير والتبديع بغير هدى ولا نور ولا كتاب مبين.

وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ إِنَّمَا أَمْرُهُمْ إِلَى اللَّهِ ثُمَّ يُنَبِّئُهُم بِمَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٩] وقال: ﴿وَاعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا وَاذْكُرُوا نِعْمَتَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ كُنْتُمْ أَعْدَاءً فَأَلَّفَ بَيْنَ قُلُوبِكُمْ﴾ الآية [آل عمران: ١٠٣] وقال تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُوا كَالَّذِينَ تَفَرَّقُوا وَاخْتَلَفُوا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَأُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [آل عمران: ١٠٥] نسأل الله السلامة والعافية، وقال تعالى: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ ذَلِكُمْ وَصَّاكُمْ بِهِ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ [الأنعام: ١٥٣] وقال تعالى: ﴿شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا وَالَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ وَمَا وَصَّيْنَا بِهِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى وَعِيسَى أَنْ أَقِيمُوا الدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُوا فِيهِ كَبُرَ عَلَى الْمُشْرِكِينَ مَا تَدْعُوهُمْ إِلَيْهِ﴾ الآية [الشورى: ١٣] وقال ربي سبحانه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ وَاتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَلَا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [الروم: ٣١-٣٢] وقال عز وجل فيمن ذم من المخالفين: ﴿فَتَقَطَّعُوا أَمْرَهُمْ بَيْنَهُمْ زُبُرًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٣].

وصح عن النبي ﷺ - يا معاشر أهل السنة واتباعها - النهي عن الفرقة ومسبباتها، فقال ﷺ: «إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث، ولا تحسسوا، ولا تجسسوا، ولا تنافسوا، ولا تحاسدوا، ولا تباغضوا، ولا تبادبوا، وكونوا عباد الله إخوانا كما أمركم، المسلم أخو المسلم، لا يظلمه، ولا يخذله، ولا يحقره. التقوى هاهنا، التقوى هاهنا، التقوى هاهنا - وبشير إلى صدره - بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم، كل

المسلم على المسلم حرام: دمه، وعرضه، وماله. إن الله لا ينظر إلى أجسادكم، ولا إلى صوركم، ولكن ينظر إلى قلوبكم وأعمالكم» متفق عليه.

هذا كلام من أوجب الله تعالى علينا طاعته، وجعل الإيمان معلقاً على اتباع سنته ﷺ يحذرنا من التباعد والتدابير والظلم والخذلان واحتقار الأخ لأخيه، واستباحة ما حرم الله منه من مال وعرض ودم.

وعن الزبير بن العوام ﷺ أن رسول الله ﷺ قال: «دب إليكم داء الأمم قبلكم: الحسد والبغضاء، وهي الخالقة أما إني لا أقول: تخلق الشعر، ولكن تخلق الدين، والذي نفسي بيده، لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنون حتى تحابوا، ألا أدلكم على ما تتحابون به؟ افشوا السلام بينكم» أخرجه الترمذي، وفي حديث أبي الدرداء ﷺ: قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا أخبركم بأفضل من درجة الصيام، والصلاة، والصدقة؟ قالوا: بلى، قال: صلاح ذات البين، فإن فساد ذات البين هي الخالقة» رواه أبو داود وغيره.

وصدق من لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى، ففساد ذات البين حالقة الدين: تُختفر به الدم، ويحضر فيها الشيطان برايات الهوى، ويستباح بها ما حرم من المال والعرض والدم، ويضعف انتشار الحق ونشاط أهله، وتقوى شوكة الباطل ومكائد أهله، وهكذا الباطل لا يزهق حين يغيب الحق، وأهل الحق اليوم يشتغل بعضهم ببعض سباباً وشتاماً، وتهاجراً وتدابراً، فلا غرابة أن يحضر إبليس وجنده وأهل الحق في مهامه الفرقة يختلفون! وهذا من عظيم الفشل الذي حذرنا الله تعالى منه حيث قال: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَلَا تَنَازَعُوا فَتَفْشَلُوا وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَاصْبِرُوا إِنَّ اللَّهَ مَعَ الصَّابِرِينَ﴾ [الأنفال: ٤٦] وكل صاحب بدعة خارجي من حيث أصل دينه وخروجه عن سبيل أهل السنة، وقد أخبر النبي ﷺ أن الخوارج -وهذا يشمل كل أهل البدع- «يخرجون على حين فرقة من الناس» متفق عليه من حديث أبي سعيد الخدري ﷺ، وكان

أول خروج القدرية والخوارج والرافضة وغيرهم حين وقع النزاع بين أفضل الأمة بعد نبينا ﷺ في قرن هو من خير القرون بنص قول النبي ﷺ فكيف بزماننا؟ ونحن أشد غرباً وأقل ناصرًا وعدداً؟

وعلى مرّ تاريخ علماء المسلمين من القرون الأولى وقع بين أهل السنة خلافات مشهورة مذكورة في كتب التاريخ، وجرت من ورائها الويلات على الخاصة والعامة من أهل السنة، وربما حضرت فيها حظوظ النفس، أو الوقوع في الإفراط إثباتاً وفعلاً، أو التفريط نفيًا وتركاً! وغالب ما يقع ذلك في المسائل المحتملة، والعبارات المجملة المحتملة لأكثر من معنى وقصد! كما حصل في مسألة اللفظ وصفات الفعل اللازم وبعض مسائل الرؤية، بل ربما وقع ذلك منهم في مسائل فروع الفقه كبعض مسائل الربا والطلاق ونحوه، فوقع ما وقع بين تلك الأمم، وأولئك النفر الأمر المحزن من الاختلاف والتدابير والتهاجر والاحتقار ما الله به عليم، ﴿تِلْكَ أُمَّةٌ قَدْ خَلَتْ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَلَكُمْ مَا كَسَبْتُمْ وَلَا تُسْأَلُونَ عَمَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ [البقرة: ١٣٤] وإلا ما حصل من أولئك ليس من دين الله تعالى في شيء، وقد كان خيار السلف يختلفون في المسألة الواحدة، ويغضب كل لقوله، ويتصر له، ويغلظ على صاحبه، ومع ذلك بقي معهم ما بقي من حقوق الأخوة الإسلامية، ولم يتهاجروا أو يتدابروا، وهذا من تمام العلم والعقل والعدل مما يكاد يفقد اليوم بين كثير من المختلفين!

قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى عن شأن السلف في مسائل الخلاف: «وكانوا يتناظرون في المسألة مناظرة مشاورة ومناصحة وربما اختلف قولهم في المسألة العلمية والعملية مع بقاء الألفة والعصمة وأخوة الدين، نعم من خالف الكتاب المستبين والسنة المستفيضة أو ما أجمع عليه سلف الأمة خلافا لا يعذر فيه فهذا يعامل بما يعامل به أهل البدع، فعائشة أم المؤمنين رضي الله عنها قد خالفت ابن عباس وغيره من

الصحابة في أن محمدا ﷺ رأى ربه وقالت: «من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله تعالى الفرية» وجمهور الأمة على قول ابن عباس مع أنهم لا يبدعون المانعين الذين وافقوا أم المؤمنين رضي الله عنها، وكذلك أنكرت أن يكون الأموات يسمعون دعاء الحي لما قيل لها: إن النبي ﷺ قال: «ما أنتم بأسمع لما أقول منهم» فقالت: «إنما قال: إنهم ليعلمون الآن أن ما قلت لهم حق» ومع هذا فلا ريب أن الموتى يسمعون خفق النعال كما ثبت عن رسول الله ﷺ: «وما من رجل يمر بقبر الرجل كان يعرفه في الدنيا فيسلم عليه إلا رد الله عليه روحه حتى يرد عليه السلام» صح ذلك عن النبي ﷺ إلى غير ذلك من الأحاديث، وأم المؤمنين تأولت والله يرضى عنها، وكذلك معاوية نقل عنه في أمر المعراج أنه قال: «إنما كان بروحه» والناس على خلاف معاوية ﷺ ومثل هذا كثير، وأما الاختلاف في " الأحكام " فأكثر من أن ينضبط ولو كان كلما اختلف مسلمان في شيء تماجرا لم يبق بين المسلمين عصمة ولا أخوة ولقد كان أبو بكر وعمر رضي الله عنهما سيدا المسلمين يتنازعان في أشياء لا يقصدان إلا الخير، وقد قال النبي ﷺ لأصحابه يوم بني قريظة: «لا يصلين أحد العصر إلا في بني قريظة» فأدركتهم العصر في الطريق فقال قوم: لا نصلي إلا في بني قريظة وفاتتهم العصر، وقال قوم: لم يرد منا تأخير الصلاة فصلوا في الطريق فلم يعب واحدا من الطائفتين». أخرجاه في الصحيحين من حديث ابن عمر^(١).

وقال في موطن آخر: «وإنما الغرض بيان أن هذه " المسألة " ليست من المهمات التي ينبغي كثرة الكلام فيها وإيقاع ذلك إلى العامة والخاصة حتى يبقى شعارا ويوجب تفريق القلوب وتشتت الأهواء. وليست هذه " المسألة " فيما علمت مما يوجب المهاجرة والمقاطعة؛ فإن الذين تكلموا فيها قبلنا عامتهم أهل سنة واتباع وقد اختلف فيها من لم

^(١) "مجموع الفتاوى" (١٧٢ / ٢٤).

يتهاجروا ويتقاطعوا كما اختلف الصحابة رضي الله عنهم - والناس بعدهم - في رؤية النبي صلى الله عليه وسلم ربه في الدنيا وقالوا فيها كلمات غليظة كقول أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها: «من زعم أن محمدا رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية» ومع هذا فما أوجب هذا النزاع تهاجرا ولا تقاطعا، وكذلك ناظر الإمام أحمد أقواما من أهل السنة في "مسألة الشهادة للعشرة بالجنة" حتى آلت المناظرة إلى ارتفاع الأصوات وكان أحمد وغيره يرون الشهادة ولم يهجرُوا من امتنع من الشهادة؛ إلى مسائل نظير هذه كثيرة^(١).

فتأملوا -يا أصحاب الفضيلة- هذا الكلام جيدا من هذا الإمام رحمه الله تعالى، ثم تأملوا في أسباب كثير من الاختلاف بين كثير من أهل السنة اليوم، وستجدون أنه لا يخرج عن أصل آفة البشر، ووقوعهم في كل شر، وهو:

[١] داء الجهل.

[٢] وداء الهوى.

أما داء الهوى فهو التعصب المذموم، والانتصار للرأي وللشيخ وللطائفة بغير حق، وهذا من القوادح في صدق الإسلام والاستسلام لله والانقياد للحق.

أما داء الجهل فبعدم معرفة ما يعرفه العلماء الأولون والمحققون، وتمييز ما يوجب الخلاف مما لا يوجبه، وما يعذر فيه المرء مما لا يعذر فيه، وما الشبهة فيه سائغة وما لا يسوغ فيه الاشتباه، وما يؤجر بالخلاف فيه وما لا يؤجر، وما يوجب التفسيق والتبديع والتكفير وما لا يوجبه، وما يوجب الهجر مما لا يوجبه.

كل ذلك مما يكاد يغيب عن كثير من خاصة إخواننا أهل السنة اليوم لعارض الجهل بهذه الأمور، بل ربما تجاوز الجهل بامتحان الناس بقوله، وجعله شعاراً له يفصل به بين الناس من هو (معه) على هدى، ومن (خالفه) في ضلال مبين! وهذا من وخيم

^(١) "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٠٢).

المذاهب، وقبيح الجهل، قال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «ومن ذلك: أنه لا ينبغي لأهل العلم أن يجعلوا هذه المسألة محنة وشعارا يفضلون بها بين إخوانهم وأضدادهم؛ فإن مثل هذا مما يكرهه الله ورسوله. وكذلك لا يفتحوا فيها عوام المسلمين الذين هم في عافية وسلام عن الفتن ولكن إذا سئل الرجل عنها أو رأى من هو أهل لتعريفه ذلك ألقى إليه مما عنده من العلم ما يرجو النفع به»^(١).

وأنشد الإمام ابن القيم:

وتعرّ من ثوبين من يلبسهما يلقي الردى بمذمةٍ وهوانٍ
 ثوبٌ من الجهلِ المركّب فوقه ثوبُ التعصّب بئست الثوبانِ
 وتحلّ بالإنصاف أفخر حلةٍ زانت به الأعطاف والكتفانِ
 واجعل شعارك خشية الرحمن مع نصح الرسول فحبذا الأمرانِ
 وغالب المسائل التي يقع فيها الخلاف بين أهل السنة اليوم -ولو كانت متعلقة بمسائل الاعتقاد- فإن موجب النزاع فيها غالباً رأيتها في أحد أمرين:

[١] إما الإجمال في الألفاظ فتحتمل أكثر من معنى مما يراد ولا يراد، فيلزم بها لا يراد، ويغفل عما أراد.

وهكذا الألفاظ المجملة تأتي على المرء بالمصائب في دينه ما لم يبين ويوضح! وخاصة أبواب الاعتقاد.

وأنشد ابن القيم:

فعليك بالتفصيل والتمييز فالإ طلاق والإجمال دون بيان
 قد أفسدا هذا الوجود وخبطا ال أذهان والآراء كل زمان

^(١) "مجموع الفتاوى" (٦/ ٥٠٤)

[٢] أو باستحداث ألفاظٍ ما نطلق بها السلف الصالح، فتحمل على أبعاد المحامل، وتورد بسببها الموارد، وهذا يكثر اليوم في مسائل الإيمان كمسألة جنس العمل وشروط الإيمان ونحوه.

ولو طُرد داعي الشيطان، وجلس معاشر الإخوان مجالس نصح، وأحب المرء لأخيه ما يجب لنفسه، وفحصوا المسائل وميزوها، ونقدوا الألفاظ وحرروها، وبحثوا المعاني وصححوها لذهب كثيرٌ من الخلاف والنزاع الواقع بينهم اليوم.

ولكن حينما يحضر شيطان الهوى ممتطياً فرس الجهول في ميدان الجدل الذي تُهيناه عنه فإنه لا يخرج إلا بالشطح عن السنة، والخروج بأقوال وآراء ما يعرفها الأولون ولا المحققون، بل ربما يقع المرء فيما فرّ منه ابتداءً، لأن الهداية صراط مستقيم وعن جنبتيه ميادين الضلال، وسبل الشيطان! فمن زل يميناً أو شمالاً هلك، ووقع في الإفراط أو التفريط، والغلو أو الجفاء، وهذا كله مما أخبر عنه النبي ﷺ وحذر، كما روى الإمام أحمد وغيره عن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: **خط لنا رسول الله ﷺ خطأ، ثم قال: «هذا سبيل الله» ثم خط خطوطاً عن يمينه وشماله، ثم قال: «هذه سبل متفرقة، على كل سبيل منها شيطان يدعو إليه» ثم قرأ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾.**

والجدل آفة الآفات المؤدية إلى بحور الضلالات، ولذا حذرنا منه نبينا ﷺ فقال فيما رواه الترمذي وغيره عن أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **«ما ضل قوم بعد هدى كانوا عليه إلا أوتوا الجدل»** ثم تلا: **﴿مَا ضَرَبُوهُ لَكَ إِلَّا جَدَلًا بَلْ هُمْ قَوْمٌ خَصِمُونَ﴾** [الزخرف: ٥٨].

فتركه خيرٌ كله ولو كان المرء محقاً، كما قال النبي ﷺ: **«أنا زعيم ببيت في ربض الجنة لمن ترك المراء وإن كان محقاً، وبيت في وسط الجنة لمن ترك الكذب وإن كان مازحاً،**

وبيت في أعلى الجنة لمن حسن خلقه» رواه أبو داود وغيره بسند جيد من حديث أبي أمامة الباهلي رضي الله عنه.

وقد أكثر أهل العلم الكلام عن الجدل وآفاته وأضراره وأخص الوصية بما كتبه الإمام محمد بن الحسين الآجري في كتابيه "الشريعة" و"أخلاق العلماء" ففيهما ما ينزع لوثة الجدل، وحب المرء من القلب بإذن الله.

فصل

اعلموا رحماني الله وإياكم أن الواجب على المسلم إذا بلغه عن أخيه المسلم أمرٌ أن يقابله بأربعة أمور:

الأول: التثبت من نسبة القول إلى قائله، لقول الله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾ [الحجرات: ٦].

والثاني: إن ثبت، فلا بد من التحقق عن مراده ودافعه، كما سأل النبي صلى الله عليه وسلم الرجل الذي تعلق تيممة، وقال: «ما هذه؟» فقال الرجل: من الواهنة! فقال النبي صلى الله عليه وسلم: «أما إنها لا تزيدك إلا وهناً، انبذها عنك، فإنك لو مت وهي عليك ما أفلحت أبداً» رواه أحمد.

ولما كتب حاطب بن أبي بلتعة رضي الله عنه بسر النبي صلى الله عليه وسلم إلى قريش، وجيء بالكتاب إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال له: «يا حاطب، ما هذا؟» فقال: يا رسول الله، لا تعجل علي، إني كنت امرءاً ملصقاً في قريش، ولم أكن من أنفسهم، فكان من معك من المهاجرين لهم قرابة يحمون بها أموالهم وأهليهم بمكة، فأحببت - إذ فاتني ذلك من النسب فيهم - أن أتخذ فيهم يدا يحمون بها قرابتي، وما فعلت كفراً، ولا ارتداداً عن ديني، ولا رضيت بالكفر بعد الإسلام، فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه قد صدقكم» فقال عمر: دعني يا رسول الله أضرب عنق هذا المنافق؛ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم: «إنه قد شهد بدراً، وما يدريك لعل الله اطلع على

أهل بدر، فقال: اعملوا ما شئتم، فقد غفرت لكم» قال: فأنزل الله عز وجل: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المتحنة: ١].

الأمر الثالث: حمل الكلام على أجل محامله، كما قال تعالى: ﴿لَوْلَا إِذْ سَمِعْتُمُوهُ ظَنَّ الْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بِأَنفُسِهِمْ خَيْرًا وَقَالُوا هَذَا إِفْكٌ مُّبِينٌ﴾ [النور: ١٢]. وظن السوء يوغر القلب، ويعمي البصر والبصيرة عن حمل الكلام على أحسن محامله. وقد قيل:

وعين الرضا عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا
الأمر الرابع: عدم المسارعة إلى عقوبته وهجره، بل التلطف معه، والرفق به، وتذكيره ووعظه، وإمهاله، ومخاطبته بالقول الحسن كما قال تعالى: ﴿وَقُولُوا لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] وليس حديث الأعرابي الذي بال في المسجد عن علمكم بغريب، ولا حديث معاوية بن الحكم السلمي الذي رواه مسلم في "الصحیح" عنه أنه قال: معاوية بن الحكم السلمي رضي الله عنه قال: بينا أنا أصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم إذ عطس رجل من القوم فقلت: يرحمك الله، فرماني القوم بأبصارهم، فقلت: واثكل أمياه، ما شأنكم تنظرون إلي؟ فجعلوا يضربون بأيديهم على أفخاذهم، فلما رأيتهم يصمتونني، لكنني سكت فلما صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فبأبي هو وأمي، ما رأيت معلما قبله ولا بعده أحسن تعليما منه، فوالله ما كهرني، ولا ضربني، ولا شتمني، قال: «إن هذه الصلاة لا يصلح فيها شيء من كلام الناس، إنما هي التسبيح والتكبير وقراءة القرآن» الحديث.

حتى لو اقتضى الأمر: الهجر والزجر والقول البليغ، فإن غاية ذلك كله إنما هي ما يصلحه ويرجعه إلى أهل الحق ودوحتهم لا إلى ما ينفره ويبعده عنه وعنهم، ولذا لم يبادر النبي صلى الله عليه وسلم الثلاثة الذين خلفوا عن غزوة تبوك بالعقوبة، وإنما هجرهم خمسون ليلة حتى صحت توبتهم ورجوعهم إلى الله وندمهم فقبل منهم.

بل شرعت الاستتابة ممن تكلم بالكفر أو فعله من غير حدٍّ بمدة على الصحيح، والمشهور أنها ثلاثة أيام، فيحسن إليه، ولا يعنّف عسى أن يتوب ويرجع.

فصل

وإن من المسائل التي قدحت شرارتها في ناحيتكم -كغيرها من البلدان- مسائل الإيمان والإرجاء، وأخصها مسائل التكفير والعذر بالجهل، وللكلام عن هذا مقدمة ونشر.

أما المقدمة:

فبالظن الحسن بكل من عُرف من قبل بالسنة والدعوة إليها، وأنه قريبٌ من كل خير، بعيدٌ عن كل شرٍّ ومقالة السوء، فما يصدر من الواحد منا من كلامٍ يوهم موافقته لأهل البدع من الخوارج والمرجئة ونحوهم، فالواجب التعامل مع قوله بما تقدم من الأمور الأربعة في الفصل السابق، ولا يحق لمسلم يعلم الحق من قصد أخيه المسلم أن يحمله ما لا يحتمل، وأن ينسب إليه ما ليس من قوله ولا مذهبه، وأن يلحقه بطائفة من طوائف أهل البدع المخالفة، فإن هذا من جنس الظلم الذي حرمه الله تعالى على عباده وقال فيه: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بغيرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدِ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا﴾ [الأحزاب: ٥٨] وقال تعالى: ﴿إِذِ تَلَقَّوْنَهُ بِأَلْسِنَتِكُمْ وَتَقُولُونَ بِأَفْوَاهِكُمْ مَا لَيْسَ لَكُمْ بِهِ عِلْمٌ وَتَحْسَبُونَهُ هَيِّنًا وَهُوَ عِنْدَ اللَّهِ عَظِيمٌ * وَلَوْ لَا إِذِ سَمِعْتُمُوهُ قُلْتُمْ مَا يَكُونُ لَنَا أَنْ نَتَكَلَّمَ بِهَذَا سُبْحَانَكَ هَذَا بُهْتَانٌ عَظِيمٌ * يَعِظُكُمُ اللَّهُ أَنْ تَعُودُوا لِمِثْلِهِ أَبَدًا إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ﴾ [النور: ١٥ - ١٧].

والمسلم أخو المسلم لا يظلمه، ومثل هذا من الفجر في الخصومة، وهي من خصال المنافقين التي ذكره النبي ﷺ في قوله: «أربع من كن فيه كان منافقا خالصا، ومن كانت فيه خصلة منهن كانت فيه خصلة من النفاق، حتى يدعها: إذا ائتمن خان، وإذا حدث

كذب، وإذا عاهد غدر، وإذا خاصم فجر» متفق عليه من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنهما.

ومن نسب إلى شخصٍ مذهباً لا يذهب إليه أوقف يوم القيامة حتى يأتي ببرهانه وبينته وإلا ذهب به إلى النار، فروى أبو داود عن معاذ بن أنس الجهني رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «من حمى مؤمناً من منافق بعث الله ملكاً يحمي لحمه يوم القيامة من نار جهنم، ومن رمى مؤمناً بشيء يريد شينه به: حبس يوم القيامة على جسر من جسور جهنم، حتى يخرج مما قال».

وهذا من البهتان والعياذ بالله الذي قد تجاوز الغيبة المحرمة فكيف بمن يتوهم بأنه من النصيحة وأسباب نصر دين الله؟

روى أبو هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال يوماً: «أتدرون ما الغيبة؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «ذكر أحدكم أخاه بما يكره» فقال رجل: رأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال: «إن كان فيه ما تقول فقد اغتبتته، وإن لم يكن فيه ما تقول فقد بهته» رواه أبو داود والترمذي.

والربا حربٌ لله ولرسوله ﷺ، وقد روى أبو داود عن سعيد بن زيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ أنه قال: «إن من أربى الربا: الاستطالة في عرض المسلم بغير حق» أخرجه أبو داود. فإذا قال المسلم قولاً هو محل اجتهاد، أو حصل منه خطأ في بعض أقواله: فلا يجوز أن يحتمل ما لم يحتمل من المقاصد التي لا يريد لها، فيلحق بمذهب من المذاهب الباطلة التي هو ينكرها ويحذر منها.

وحصل بين السلف من الخلاف في مثل هذا الكثير ولم يلزم أحدهم صاحبه بمذهب باطل، وإن كان ينكر عليه بعض كلامه، كما اشتهر في فتنة اللفظ بالقرآن بين الإمامين محمد بن يحيى الذهلي والبخاري، ولم ينسب أحدٌ منهما الآخر إلى طائفة مخالفة

لمذهب أهل السنة، وكما حصل لابن منده رحمه الله من خلاف في مسألة خلو العرش، وأغلظ القول على من خالفه، ومع ذلك لم يوصف هو بمذهب المجسمة، ولا من خالفه بمذهب المعطلة أو المفوضة.

وفي زمن قريب حصل أن تكلم بعض مشايخنا بعبارة في مسألة المعية وقع عليه بسببها النكير، ولكن لما حضر العدل في موازين الرجال، ومراقبة الله في الأعمال والأقوال، مع العلم والعقل: لم يلحقه أحدٌ من أهل العلم بمذهب الحلولية والاتحادية، وإنما عذروه لما يعلمونه من قصده، وإن أنكروا قوله! ولو كان ما حصل لهؤلاء في زماننا لطار المبطلون المطبّلون بالمقالة كل مطار! ونشروها في الأمصار والأقطار، وطلبوا شينه والتحذير منه ولا حول ولا قوة إلا بالله.

أما النشر:

فقد يتكلم صاحب السنة والمبتدع بمقالة واحدة وبينهما كما بين الثرى والثريا في المقاصد، فأهل البدع يخلطون الحق بالباطل، ويلبسون بعضه ببعض مكرراً وخداعاً أو جهلاً وهوى.

ولذا لا غرابة أن يوافق المبتدعُ السنِّي في بعض قوله وإن خالفه في القصد وبعضه الآخر، ومن ذلك موافقة الخارجي والمرجئ للسنِّي في طرفٍ من قوله، فالخارجي يكفر بالمكفرات والكبائر، فيخالفه السنِّي في تكفير مرتكب الكبيرة، ويوافقه في التكفير بما صح التكفير به، ولا يكون السنِّي بهذه الموافقة خارجياً وإن سماه المرجئ بذلك! وكذا المرجئ لا يكفر بكثير من المكفرات ولا الكبائر من باب أولى، والسنِّي يخالفه في عدم التكفير بما صح التكفير به، ويوافق المرجئ في عدم كفر مرتكب الكبيرة ولا يكون بذلك مرجئاً وإن عدّه الخارجي مرجئاً.

ومثل هذا يقال في عامة أبواب الاعتقاد التي ضلّت فيه الطوائف البدعية بين الإفراط والتفريط، كالجبرية مقابل القدرية، والمعطلة مقابل المجسمة ونحو ذلك.

إذا تقرر هذا فمسألة العذر بالجهل من المسائل التي لها طرفان وبرزخ! كما بينته في مواطن عدة، ومن أول الخطأ (إجمال القول في العذر أو عدمه) وكما تقدم أن المطلقات محل البليات ما لم تبين.

فمن أطلق القول بالعذر به خطأ؛ لاشتمال قوله و(إطلاقه) على إبطال شرط من شروط لا إله إلا الله لا تصح إلا به وهو (العلم المنافي للجهل) ومن عذر في هذا وقع في الإرجاء شاء أم أبى!

ومن أطلق القول بعدم العذر بالجهل خطأ، لاشتمال قوله و(إطلاقه) على عدم العذر بالجهل فيما محله مظنة الخفاء وعدم العلم بالسمعيات، وما فيه من إبطال حجية السمع، ومن لا يعذر هذا الجنس وقع في قول الخوارج شاء أم أبى. فتأملوا كيف أن كلا الإطالين أوردا أصحابهما الموارد من حيث لا يشعرون، وعليه فلا بد من تبيينه وبيان ما يعذر فيه بالجهل وما لا يعذر.

وصاحب السنة - كما تقدم - الظن به حسن، ولا يظن بصاحب علم سلفي عرف السنة ودرسها من حيث (التقعيد العام):

[١] أنه يعذر بالجهل من لا عذر له بـ(الإجماع) فيوافق المرجئة.

[٢] أو لا يعذر بالجهل من هو معذور بـ(الإجماع) فيوافق الخوارج.

ولكن قد يحصل من صاحب السنة من حيث (التطبيق) أن يلتبس عليه الأمر، ويخطئ في المسألة، فينزل ما يعذر مكان ما لا يعذر، أو العكس.

وقد يختلف العالمان السنيان في (الواقعة الواحدة) هل هي مما يعذر فيه بالجهل أو لا؟ فلا يجوز لأحدهما أن يلحق الآخر بمذهب السوء، لأن الخلاف إنما هو في (التطبيق) لا في مطلق (الاعتقاد والتعديد) فتنبهوا لذلك جيداً، ويوضحه هذا الجدول:

مسائل لا عذر فيها بالجهل باتفاق	مسائل تختلف أنظار أهل السنة فيها هل هي مما يعذر فيه بالجهل أم لا؟	مسائل يعذر فيها بالجهل باتفاق
ومن عذر في هذه المسائل بالجهل فهو <u>مرجئ</u> شاء أم أبي كالمسائل المنافية لحقيقة لا إله إلا الله ومعناها، مما ذكره العلماء في نواقض الإسلام الجلية الواضحة المعلومة من دين الله تعالى بالضرورة، والتي من جهلها فهو لم يعرف حقيقة لا إله إلا الله التي جاء بها الرُّسل عليهم الصلاة والسلام.	حيث تنزل القضية فيختلف العالمان هل تنزل يمين الجدول أم يساره، فمهما قال أحدهما بقول لا يجوز للآخر أن ينسب صاحبه إلى مذهب الخوارج أو المرجئة لأن الخلاف في (التطبيق) لا في مطلق (الاعتقاد والتعديد) كالمكفرات المختلف فيه، وكما حصل الخلاف في تكفير عدد من الطوائف كالقدرية والخوارج والأشاعرة ونحوهم، فلا يحق للمكفر أن يلزم من لم يكفر بمذهب المرجئة، ولا من لا يكفر أن يلزم المكفر بمذهب الخوارج.	ومن لم يعذر الجاهل فيها فهو <u>خارجي</u> شاء أم أبي، وهذا كالمسائل الخفية، ومما لا يعلم من الدين بالضرورة، ومما قد يخفى من شرائع الإسلام على من نشأ في بادية بعيدة وكان حديث عهد في الإسلام.

فبهذا الجدول وما سبق من كلام يتحقق مطلب التفصيل والتبيين الذي به تُحرر الأقوال، ويُسلك مسلك العدل في الأحكام على الخلق، ولهذا من كبير الخطأ أن يقال عن عالم سني (أنه لا يعذر بالجهل) ثم يُسكت! أو يقال: (يعذر بالجهل) ثم يسكت، فهذا جهل وظلم، جهل في إدراك قول الشيخ، وظلم في نسبة قول له لا يقوله في كل

المسائل، ولذا تجد من نصوص أولئك العلماء ما يبطل تلك الدعوى وجوداً وعدماً، ومن أشهرهم الشيخان:

[١] الإمام شيخ الإسلام ابن تيمية.

[٢] وشيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب^(١).

رحمهما الله؛ فهما -كسائر علماء أهل السنة- حُفظ عنهما كلام فيه العذر بالجهل، وكلام آخر لم يعذروا فيه بالجهل!

فصار كثير من الناس يأخذون ما يوافق أهواءهم من العذر أو عدمه ثم يُعرضون عما يخالف ما إليه يذهبون.

والحق أن كل كلامهم متفق غير مفترق، وحق لا باطل فيه، ويكون على ثلاثة أقسام أوضحها الكلام السابق مع جدولته، وهو:

[١] أن ما كان فيه العذر بالجهل فمرادهم المسائل الخفية التي تعظم فيها الشبهة، ويُتصور غياب العلم فيها عقلاً وشرعاً.

[٢] وما كان لا عذر فيه بالجهل فمرادهم المسائل الواضحة الجلية القطعية الضرورية التي لا تصح لا إله إلا الله إلا بها، فتكون من باب تحقق الشرط للمشروط، ومن فوتها يفوت عنده الشرط فينتفي المشروط فينافي حقيقة لا إله إلا الله.

[٣] فإن رأينا منها ما يخالفهم العلماء فيه، فيحمل على (مسائل معينة) الخلاف وقع في (التطبيق) فإن عذرا قيل: بأنهما ألحقا هذه المسألة بالمسائل الخفية التي يعذر فيها بالجهل، وإن لم يعذرا قيل: بأنهما ألحقا هذه المسألة بالجلي الواضح الضروري القطعي الذي لا عذر فيه بالجهل.

^(١) وقد حرر مذهبها في هذه المسألة جماعة من أهل العلم كالشيخ عبدالرحمن بن حسن وعبدالله أبا بطين رحمهم الله، ولي كذلك كتاب مفرد في هذا.

ثم لِيَتَفَتَّنَ أَنْ مَا قَدْ يَقَعُ فِيهِ الْخِلَافُ بَيْنَ أَهْلِ السَّنَةِ مِنْ مَسَائِلَ فَمَنْ أَرَادَ تَقْرِيرَ الْحَقِّ فِيهِ فَعَلِيهِ بِجَادَةِ الْعِلْمِ وَالْعَقْلِ، لِأَنَّهُ قَدْ يَبَالِغُ أَقْوَامٌ فِي نَفْيِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي مَسْأَلَةِ فَيَطْرُدُونَهُ فِي كُلِّ مَسْأَلَةٍ فَيَقْعُونَ فِي مَذْهَبِ الْخَوَارِجِ.

وَيَبَالِغُ آخَرُونَ فِي إِثْبَاتِ الْعُذْرِ بِالْجَهْلِ فِي مَسْأَلَةٍ فَيَجْرُّهُمْ الْإِنْتِصَارَ لِلْقَوْلِ إِلَى إِطْلَاقِ الْعُذْرِ فِي كُلِّ شَيْءٍ! فَيَنَادُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ بِالْإِرْجَاءِ لَا مُحَالَةَ، وَكُلُّ هَذَا وَقَعَ وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانَ.

فَلْيُوغَلِ الْإِنْسَانُ فِي الدِّينِ بِرَفَقٍ كَمَا قَالَهُ النَّبِيُّ ﷺ، «وَلَنْ يَشَادَ هَذَا الدِّينَ أَحَدٌ إِلَّا غَلِبَهُ».

أَطَلْتُ هَذَا التَّفْصِيلَ، لِنَعْلَمَ خَطَأَ الْكَثِيرِ مِنَ الْإِطْلَاقَاتِ الَّتِي فَرَقَتْ الصَّفُوفَ، وَأَوْغَرَتْ الصُّدُورَ، وَشَتَّتِ الشُّمْلَ، وَأَحْدَثَتْ الْفِرْقَةَ وَالتَّنَاحَرَ وَالتَّدَابِرَ، وَانْتَهَاكَ الذَّمَّ وَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّهِ الْعَظِيمِ.

فَإِذَا تَبَيَّنَ لَكُمْ ذَلِكَ يَا أَصْحَابَ الْفَضِيلَةِ وَأَدْرَكْتُمُوهُ إِدْرَاكَ عِلْمٍ وَعَقْلٍ قَلْبٍ؛ فَأَخْتَمُ بِأَمْرَيْنِ مَهْمَيْنِ:

الأمر الأول: الحمل الكبير على عواتقكم في إرشاد الإخوان وتعليمهم، وتوجيههم إلى الخير، والسعي في الإصلاح بينهم، والتحذير من التحريش بينهم، أو نصرة طائفة على أخرى بغير علم وعدل، ولا بينة ولا برهان، بل الواجب هو المبادرة إلى الإصلاح، والمبالغة في الاجتهاد في ذلك، كما قال تعالى: ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِنْ نَجْوَاهُمْ إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ فَسَوْفَ نُؤْتِيهِ أَجْرًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ١١٤].

وروى البخاري سهل بن سعد رضي الله عنه: «أن أهل قباء اقتتلوا حتى تراموا بالحجارة،

فأخبر رسول الله ﷺ فقال: اذهبوا بنا نصلح بينهم».

فقوموا مقام النبي ﷺ وأصلحوا بين إخوانكم، واسعوا في جمع الكلمة ووحدة الصف، وعليكم بكبار السن فإن لهم من التجربة والدربة والدراية بموجبات الإصلاح مع الصبر والحلم ما ليس لأحداث الأسنان.

والأمر الثاني: عليكم بلزوم غرز العلماء، والتأسي بعلماء السنة الأموات منهم والأحياء الراسخين، والرجوع لهم وطاعتهم بما أمركم الله تعالى في قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ فَإِنْ تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَرُدُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ذَلِكَ خَيْرٌ وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾ [النساء: ٥٩] والرجوع إليهم في المشكلات من المسائل والاستضاءة بأقوالهم، كما قال تعالى: ﴿فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النحل: ٤٣] وقال: ﴿وَإِذَا جَاءَهُمْ أَمْرٌ مِنَ الْأَمْنِ أَوْ الْخَوْفِ أَذَاعُوا بِهِ وَلَوْ رَدُّوهُ إِلَى الرَّسُولِ وَإِلَى أُولِي الْأَمْرِ مِنْهُمْ لَعَلِمَهُ الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ وَلَوْلَا فَضْلُ اللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُ لَاتَّبَعْتُمُ الشَّيْطَانَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء: ٨٣].

ونشر فضائل العلماء ومكاناتهم بين الناشئة والعامّة، والبعد كل البعد عن الغمز فيهم، والخط من رتبهم، مهما وقع منهم من خلاف وزلل، لا في المجالس العامة ولا الخاصة، فإن مطية كل بلية، ومفتاح كل شر إنما يكون في الاستهانة بالعلم وأهله، ومن تجرأ على العالم الحي تجرأ على الميت، ومن تجرأ على الميت القريب تجرأ على البعيد حتى يصل ذلك إلى أساطين العلماء، وإلى خيار الخلق من أئمة الدين، بل ومن التابعين بل ومن أصحاب النبي الأمين ﷺ.

ورحم الله عبداً منكم قبل من محبه السلام والكلام، وختم له بدعوة بين يدي الملك العلام، والصدر على الجميع سليم، واللسان لكم والله داعٍ في السر والعلانية، والوصل

بكم دائم على التوحيد والسنة، والسلام الكريم على من قرأ علي السلام ورحمة الله وبركاته، ولا ينال سلام الله الضالين، والحمد لله رب العالمين.

كتب ذلك وحرره محبكم بدر بن علي بن طامي العتيبي ضحوة يوم الجمعة الموافق للحادي عشر من شهر جمادى الآخرة ١٤٣٥هـ الطائف - صاحبة الحوية.